

وعلى تعد التنمية الاقتصادية في جوهرها هي تعبئة الموارد الوطنية لكل دولة في المجتمع والتمكن بـ

1. الموارد البشرية غير المستخدمة والمستخدم جزئياً أو التي اسيء استخدامها.
2. الموارد المادية على هيئة مواد اولية والتي لم تستغل الى بصورة جزئية من الدول التي تمتلكها.

3. الموارد بشكل مهارات ومصارف محلية

العائد الاقتصادي للتعليمي للتربية :

لم تكن النظرة الاقتصادية الى التعليم وليدة القرن العشرين وانما ظهرت في كتابات بعض الاقتصاديين القدامى اصحاب النظرية المعروفة في العلاقة بين الموارد والسكان والذين اشاروا في نظريتهم الى اهمية التربية بوصفها عاملا من العوامل التي يتحول دون التوسع السكاني فان التعليم هو عامل من العوامل تحديد النسل واسلوب لتنمية صفات الحرص والتدبير وان التربية عن طريقها بناء الدولة وتخليصها من الفساد واكدوا على اهمية التنمية الاقتصادية للتربية واكدوا ايضا على ان اكثر انواع الاستثمارات الراسمالية قليل ما يستثمر للبشر.

لقد زاد الاهتمام بالتربية ودراسة اثارها في المجال الاقتصادي ولاسيما في السنوات الاخيرة من رجل الاقتصاد وكان من اهم العوامل التي ادت الى هذا الاهتمام ماياتي:

1. الادراك المتزايد للدول الذي تؤدي التربية في مجال الاقتصاد والنمو الاقتصادي.

2. تزايد الاتفاق على التعليم في شتى البلدان بصورة ملفته للنظر.

3. عجز العديد من البلدان عن القيام بمفاهيمها التعليمية تنمية لزيادة السكان وبالتالي زيادة اعداد المعلمين.

4. تشكل التنمية الاقتصادية في زيادة قوة ضاغطة في زيادة الطلب على التعليم.

5. تزايد التربية من قدرة الافراد على التكيف مع ظروف العمل عن طريق النمو الاقتصادي.

التمويل التعليمي :

تزايد الاهتمام بالتعليمي والاتفاق عليه في الفترة التي اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية نتيجة لزيادة اعداد الطلبة في مراحل الدراسة المحتلطة ويرى المربون ان التعليم هو المفتاح لذهبي لرفاهية المجتمع محتوية كانت ام مادية وان الجهود المبذولة مازالت دون المستوى المطلوب لقد بذلت الدولة (العراقية) جهود كثيرة لاصلاح النظام التربوي فيها وذلك بالاعتماد على الاسلوب العلمي والتخطيط التربوي واسلوباً يحقق الاهداف نفقات التعليم كافة وفي جميع مراحلها.

ان رياض الاطفال والمرحلة الابتدائية كانت مخصصاتها ونفقاتها عالية مقارنة بالمراحل الدراسية الاخرى.

اما مقدار التخصيصات المالية للتعليم الثانوي ومعاهد اعداد المعلمين والمعلمات فقد كان ارتفاعها اعلى أي ان المبالغ المخصصة لها ارتفعت الى (اربع مرات) عن سابقها، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة لزيادة اعداد الطلبة المقبولين.

اما بالنسبة للتعليم المهني فقد ازدادت المبالغ المخصصة لها حيث ان المبالغ ازدادت احدى نتيجة للطلب المتزايد على الملكات الفنية لسد حاجات مشاريع التنمية في العراق ان مضاعفة الصرف على التعليم الثانوي ومعاهد اعداد المعلمين والمعلمات والتعليم المهني لاتعود في زيادة اعداد الطلبة المقبولين فحسب وانما

العوامل .

1) التوسع بالابنية المدرسية وتزويدها بالاجهزة الحديثة للتعليم.

2) ارتفاع المستوى العام (لرواتب المدرسين) والمدرسات - والادارين العاملين في المؤسسات التربوية.

3) زيادة (عدد المدرسين والمدرسات) بالقياس الى اعداد الطلبة.

4) التوسع في (الفروع العلمية) و(تقبليص) الفروع الادبية لان الفروع العلمية تحتاج الى نفقات اكثر ك الاجهزة التعليمية الخاصة بالعلوم.

5) زيادة (اسعار المواد والاجهزة) والوسائل التعليمية سنة بعد اخرى.

وفيما يتعلق بالتعليم العالي فانه تعليم مجاني لمن يرغب في الالتحاق به اسوة بالمراحل الدراسية الاخرى لان مايرصد للجامعات العراقية من مبالغ

وتخصيصات مالية يتم ذلك على وفق متطلبات الدراسية وظروفها وتبعاً لخطط التنمية في الدولة.

المصادر الأساسية لتمويل التعليم: *من غير فاعلة B*

يقسم بعض الباحثين مصادر تمويل التعليم الى خمسة هي:
1) المصادر العامة: يعني ما يقدمه المجتمع من مصادر مثل موارد لاجهزة التعليمية للمؤسسات ويتم هذا النوع من التمويل عن طريق الواردات الثابتة المنتظمة والتي تشكل الضرائب جزءاً منها فهي تختلف باختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية للدولة لذا فان القروض التي تعطى وتستثمر في التربية تكونت ثمراتها اضعافاً مضاعفة وتزيد من الثروة لاي مشروع انتاجي.

2) مصادر التمويل الخاصة: ويقصد بها ما توفره جهات خاصة معينة من موارد للمؤسسات التعليمية الخاصة فالاقساط الدراسية التي يدفعها اولياء امور الطلبة او الطلبة أنفسهم الى (المدارس الاهلية) لا يسهم فيها المجتمع انما يسهم فيها بعض المؤسسات الصناعية او التجارية في برامج التعليم والتدريب المهني فضلاً عن موارد البحوث العلمية وبعض الخدمات التي تقدمها المؤسسات التربوية الاهلية كالسكن والتغذية والنقل.

3) مصادر التمويل الخارجية: وتشمل ما تقدمه الجهات الدولية والاقليمية والهيئات الصحية والدينية والشركات الخاصة من مساعدات ومنح خارجية وهبات للمؤسسات التربوية واحياناً تكون هذه المساعدات فنية تتضمن خدمات المعلمين والخبراء والمستشارين والبعثات الدراسية والمؤتمرات العلمية والندوات وقد تكون على هيئة منح كاجهزة والمعدات وانشاء الابنية المدرسية.

4) مصادر التمويل الذاتية: تقوم المؤسسات التربوية كالمدارس المهنية والمعاهد (الفنية) والتدريبية بالتمويل نفسها ذاتياً من خلال ما تحصل عليها من موارد تأتي من بيع منتجاتها الخاصة.

5) مصادر تمويل اخرى: هنالك مصادر تمويل اخرى للمؤسسات التربوية كان تقوم احدى الشركات باستثمار اموالها في التعليم من خلال تقديم (القروض للطلبة لاكمال

دراستهم في الاختصاصات التي بتحددها الشركة المستثمرة على ان يقوم الطلبة بعد تخرجهم في تلك الشركات بتزويد القروض او اجور الدراسية التي دفعت اليها.

6. مصادر التمويل المحلية: وتكون هذه المصادر على شكل مساعدات يقدمها المواطنين مثل التبرع بالارض التي تنشأ عليها المدرسة او القيام ببناء المدارس على ان تتحمل كل نفقات الابنية المدرسية وبالتالي تصبغ هذه الابنية للمستثمر.

س/العوامل الاقتصادية في التربية (التعليم).

وسائل تحقيق التنمية للتعليم :

1. ميزانية التعليم ونسبها الى الميزانية العامة: لهذه النبة معنى ومذلول واضح على الجهد المبذول في ميدان استثمار رؤوس الاموال في تحقيق فرص تعليمية احسن وتحقيق عدالة اجتماعية عامة وان مقياس أي دولة وعدالتها الاجتماعية موقوفة على الخدمات التي تقدمها الحكومة لشعبها.

2. لتحديد نصيب الفرد القومي من ميزانية التعليم عن طريق نسبة ميزانية التعليم الى عدد السكان: ان نصيب الفرد من ميزانية التعليم يتوقف على مستوى الاجور فاذا قلنا ان نصيب الفرد في العراق امثل مما عليه في تركيا فليس معنى هذا بالضرورة ان يكون التعليم في العراق اقل من قيمته وكميته ونوعيته في تركيا.

3. توزيع ميزانية التعليم على المراحل الدراسية المختلفة: هذا التوزيع له من حيث الاعداد للقوى العاملة والاهمية المعطاة لكل مرحلة دراسية.

4. تكلفة الطالب: ان تكلفة الطالب مثلا في كلية الطب هو اعلى من متوسط كلفة الطالب في كلية التربية.

5. ميكانيكة التدريس: وتتضمن هذه المرحلة ثلاثة خطوات:

أ. معدل نصيب المعلم من التلاميذ في الصف الواحد.

ب. معدل نصيب المدرسة من الصفوف.

ج. معدل نصيب المشرف التربوي من المدارس.

6. ناتج المرحلة التعليمية: من المعروف ان الناتج لا يشير الى عدد الطلاب الذين دخلوا الصف الاول، فهناك نسب للتسرب والرسوب خلال كل سنة دراسية ومن الطبيعي ان هذا التسرب والرسوب سيؤثر في التكلفة.

متبج الاسترلاي سبت
Acer

متبج الاسترلاي سبت

دور التعليم المهني والتقني والتربية العلمية في زيادة الانتاج وتقدم المجتمع:

ان النظام التربوي يعد مسؤولا عن اعداد القوى العاملة المدربة في ضوء التغيرات التقنية السريعة والتوسع الهائل في بخطط التنمية والاحتياجات المتزايدة من هذه القوى وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تواجه بصفة عامة مشكلتين اساسيتين في قواها العاملة وهنالك **فائض** في الايدي العاملة غير المدربة كما وهنالك نقص كبير في كل الانواع الحيوية من القوى العاملة مثل **المدراء** **المدرسين** **تدريبيا** **عاليا** **والمهندسين** **والاطباء** **والخبراء** **والفنيين**، لذا فقد برز التعليم المهني والتقني كقوة مؤثرة في التنمية الاقتصادية لاسيما في الدول التي تعاني نقصا كبيرا من الايدي العاملة لاسيما في الدول لذلك بذلت هذه الدول جهدا استثنائيا لتنتزع عن التعليم طابعا الاكاديمي السائد **وانشئت** **المدارس المهنية والفنية**، على ضوءها على الرغم من ارتفاع تكاليف هذا النوع من التعليم، **والتعليم المهني** كما عرفة **(Good)** **بانه** ذلك البرنامج التعليمي دون مستوى الكلية يتم تنظيمه باعداد المتعلمين بدقة معنية، او لرفع مستوى كفاءة العاملين في الحرفة فهو يشمل اقسام متعددة مثل: **التعليم الصناعي**، **التعليم الزراعي**، **الزراعي التجاري**، **الاقتصادي المنزلي**.

اهداف التعليم المهني

1. اعداد القوى العاملة لجميع انواع العمل المهني واليدوي والصناعي.
2. اكساب المتعلمين كفاءة مهنية في حرفة معينة.
3. تزويد المتعلمين بالمهارات النظرية والعملية المطلوبة.
4. تكوين اتجاهات ايجابية للمتعلمين من خلال احداث تغيرات في اتجاهات الفرد او المتعلم مما يجعله جزءا اساسيا من ثقافة المجتمع.
5. يؤدي دورا في رفع الكفاءة والكفاية الانتاجية للعاملين في تطوير الصناعة وتطوير المجتمع وتقدمة ولكن كل هذه الاهداف التي يتسم بها التعليم المهني ولكنها في الوقت نفسه مكلف اقتصاديا، قد تصل كلفة الطالب في المدرسة المهنية او الصناعية الى اكثر من اربعة اضعاف كلفة الطالب في المدرسة العامة لان هذا النوع من التعليم يحتاج الى مدارس بمواصفات معينة والى اعطاء هيئة تدريسية